

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

الشركة العالمية المتخصصة في البحوث الاقتصادية ترى أن فترة الازدهار السابقة لن تعود

IBM: البنوك الخليجية تواجه تراجع الودائع الحكومية وشح السيولة

محمود عيسى

المصارف تفضل الإقراض الحكومي على القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر

تراجع أرباح غالبية البنوك التجارية في الربع الثالث

ارتفاع المخصصات المرصودة للقروض المتعثره خفض الربحية



البنوك المركزية بالكويت والسعودية رفعت الحد الأقصى للقروض إلى الودائع

باستثناء السعودية، ولكنها قالت ان التعافي سيكون تدريجيا. ولكن معد التقييم اعرب عن اعتقاده بأنه لا عودة لسنوات الازدهار التي سادت في الفترة بين عامي 2007 و2014 عندما بلغ متوسط اسعار النفط ضعف ما كان متوقعا خلال السنوات المقبلة، وانه في ظل نقص السيولة والخلفية الاقتصادية ذات المخاطر العالية، فإن البنوك أصبحت أكثر ميلا بل ونفضيلا للاقراض الحكومي على إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر. وفي ضوء معاناتها من نقص السيولة النقدية والتباطؤ الاقتصادي، قالت الشركة المتخصصة بالتحليلات والتقارير الاقتصادية ان غالبية البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي تشهد تراجعا في الأرباح، حيث ان 7 من اصل أكبر 10 بنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، سجلت هبوطا في ارباحها خلال الربع الثالث من 2016 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015. وعلى نطاق واسع، فقد رفعت البنوك المخصصات المرصودة للقروض المتعثره خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، مما أدى إلى انخفاض الربحية وتفاقم شح السيولة.

وجاء في تقرير «BMI» اننا نعتقد ان البنوك الخليجية ستبني مواقف أكثر حذرا فيما يتعلق بتقديم الائتمان للقطاع الخاص خلال الفترات الفصلية المقبلة، حيث ان المناخ الاقتصادي في الوقت الحاضر يعتبر محفوفًا بالمخاطر أكثر من ذي قبل، وبالمقابل، فإن البنوك ستزيد انكشافها على القطاعات الحكومية التي تعتبر أكثر امانا». ومضت الشركة الى القول بأن السنوات المقبلة ستشهد زيادة في إصدارات الديون من قبل الحكومات الخليجية لتمويل العجزات في ميزانياتها العمومية، والتي توقعت ان تصل في الاجمالي إلى 75 مليار دولار بحلول عام 2017. ولا تتوقع الشركة ان تعود البنوك الخليجية الى معدلات نمو الاصول التي حققتها في فترة ما قبل انخفاض اسعار النفط، حيث قالت ان الضغوط على القطاع المصرفي الخليجي ستبقى ماثلة، وعلى الاخص في فترة تستمر فيها قاعدة اصول الودائع المصرفية بالتآكل. ففي كل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن اجل تغطية التراجع لتواجه اوضاعها المالية وتقلص الإيرادات، فإن الحكومات دأبت على السحب من الاموال التي

توقعات رفع الفائدة تصعد بالدولار للأسبوع الثالث

لندن - رويترز: يتجه الدولار للصعود للأسبوع الثالث على التوالي مقابل سلة عملات تستخدم في قياس قوته امس مدعوما بتعزز توقعات رفع أسعار الفائدة في ديسمبر. وقالت كاثلين بروكس مديرة الأبحاث لدى سيتي إنكس في لندن ان «موجة صعود الدولار عادت على ما يبدو بعد أن تعثرت مطلع الأسبوع الحالي». وارتفع مؤشر الدولار 0,1٪. وتراجع اليورو 0,2٪. بعد أن نزل لفترة وجيزة عن 1,09 دولار للمرة الأولى منذ مارس. وتراجع الجنيه الاسترليني المستقر عموما هذا الأسبوع 0,1٪ إلى 1,2241 دولار.

تذبذب أسعار النفط مع ارتفاع الدولار



عواصم - رويترز: استقرت أسعار النفط امس تحت ضغط من الدولار القوي ودعم من مؤشرات على شح أسواق الوقود الحاضرة بعد تخمة معروض لعامين. وارتفع الدولار إلى أعلى مستوياته منذ مارس أمام سلة عملات رئيسية أخرى امس مما قد يكبح الطلب مع ارتفاع تكاليف الوقود للدول المستخدمة للعمليات الأخرى. وجاء ذلك مع تراجع سعر اليوان الصيني في معاملات الأسواق الخارجية إلى أقل مستوياته في 6 سنوات مقابل الدولار. وسجل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 50,59 دولارا للبرميل منخفضا أربعة سنتات عن التسوية السابقة. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت إلى 51.77 دولارا للبرميل. وكانت أسعار الخام تراجعت أكثر من 2٪ في الجلسة السابقة بفعل صعود الدولار.

11 مليون برميل يوميا.. ومناقشة التثبيت في 24 أكتوبر روسيا إلى مستوى قياسي لإنتاج النفط

إن روسيا ستشارك كبار منتجي النفط العالميين في الحد من الإنتاج. وفقز إنتاج روسيا من الخام نحو 4٪ في سبتمبر مقارنة مع الشهر السابق ليصل إلى 11,11 مليون برميل يوميا وذلك عند مستوى قياسي مرتفع جديد لما بعد الحقبة السوفيتية في الوقت الذي تزيد فيه الشركات عمليات الحفر وسط تحسن أسعار النفط. وكان مسؤولون روس قالوا إن موسكو تفعل حصة إنتاج النفط ببلان من خفضه لكن لم يجر الاتفاق على مستويات التثبيت بعد. ومن المقرر أن تدرس شركات نفط روسية كبرى مثل روسنفت وجازبروم نفط ولوك أويل حقولا جديدة في 2016.

أوبا - رويترز: قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك امس إن بلاده ستنتج 548 مليون طن (11 مليون برميل يوميا) من النفط العام المقبل وهو مستوى قياسي جديد لما بعد الحقبة السوفيتية رغم أن موسكو ما زالت ترغب في أن يحد المنتجون العالميون من الإنتاج وسط ضعف الأسعار. وتتوقع روسيا أكبر منتج للنفط في العالم أن تجد منظمة البلدان المصدرة للبترول أرضية مشتركة بشأن وضع سقف لإنتاج النفط. وتعتقد أوبك اجتماعها الدوري في فيينا في 30 نوفمبر.

وقبل ذلك سيقوم نوفاك بعدة زيارات من بينها واحدة إلى السعودية مطلع الأسبوع القادم وأخرى إلى فيينا في نفس الأسبوع. وقال نوفاك إنه سيجمل معه «بعض» المقترحات إلى اجتماعه مع نظيره السعودي خالد الفالح وأنه يعتقد أن تثبيت إنتاج النفط مازال ضروريا. وأحجم عن الإدلاء بأي تفاصيل إضافية عن المقترحات. وقال عندما سئل عن الحاجة إلى تثبيت إنتاج النفط «نعم إنه موقفنا الرئيسي ولم يتغير».

وأبلغ وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك الصحفيين امس بأنه بنوي مناقشة التنسيق بشأن أسواق النفط مع الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو في فيينا يوم 24 أكتوبر. وقال ان خيار تثبيت إنتاج النفط مازال ضروريا. وقال نوفاك إنه سيناقش التنسيق بشأن أسواق النفط مع الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو في فيينا الأسبوع المقبل. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال

الإصدارات مصدر جديد للتدفقات الدولارية إلى المملكة مخاوف النفط الرخيص تهدأ بإصدار السندات السعودية

آخر العام المقبل - ستخفف السندات الضغوط لخفض قيمة الريال. كما أن إصدار هذا الأسبوع قد يكفي وحده تقريبا لسد العجز الحالي في ميزان المعاملات الجارية السعودي العام المقبل الذي يقدره صندوق النقد بنحو 17,7 مليار دولار.



السندات السعودية تتلقى 4 اضعاف المعروض.. في الصورة برج المملكة في الرياض

ثانيا ستتيح السندات للسعودية إبطاء وتيرة السحب من أصولها الأجنبية لسداد التزاماتها وهو لب ضغوط المضاربة على الريال. وتقدر مونيكا مالك كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري أن عملية السحب الشهري ستتباطأ لتصل إلى متوسط ما بين 3 و3,5 مليارات دولار شهريا في عام 2017 مقارنة مع 6,8 مليارات دولار شهريا منذ بداية هذا العام. وبلغ صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي 554 مليار دولار في أغسطس مما يعني ضمنا أن من شأن برنامج إصدار ضخم للسندات الأجنبية أن يمنح السعوديين منتفسا لعدة سنوات على الأقل للحد من اعتماد اقتصادهم على صادراتها عليها. يرجع جزء كبير من الطلب على السندات السعودية إلى نزول أسعار الفائدة العالمية إلى مستويات شديدة الانخفاض وإلى جبال الأموال الخاملة وليس إلى توقعات بتعافي الاقتصاد السعودي الذي قد يظل راكدا لعدة سنوات على الأقل، بينما تكف المملكة على التصدي لعجز الموازنة. وقد حذر صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع من أن مصدري النفط في الخليج بما فيهم المملكة العربية السعودية يواجهون مخاطر لا يستهان بها. لكن إصدار السندات سيعدو بالنفع على المملكة من عدة أوجه. فمن خلال إيجاد مصدر جديد للتدفقات الدولارية - حيث يتوقع المصرفيون إصدارا سياديا

الفلبين التي بلغت 113 نقطة مما يكشف أن الرياض لم تستعد بالكامل بعد ثقة السوق التي خسرتها العام الماضي. وحتى منتصف عام 2015 كانت تكلفة التأمين على ديون السعودية تحوم حول 60 نقطة. بيد أن هناك مؤشرات أيضا على انحسار التوترات في أسواق أخرى غير سوق التأمين على الديون. فقد انتعش مؤشر أسهم البنوك السعودية 3,5٪ بعد أن هوى أكثر من 20٪ منذ أبريل وسط مخاوف من تدهور نوعية القروض جراء تباطؤ الاقتصاد. وتحسنت معنويات أسواق السندات في شتى أنحاء المنطقة حيث انخفض العائد على السندات السيادية القطرية التي تستحق في يونيو 2021 بواقع خمس نقاط أساس منذ يوم الثلاثاء الماضي. وبعد أن جاء التسعير في نطاق أضيق من المتوقع

رويترز: هبطت تكلفة التأمين على الديون السعودية ضد مخاطر التخلف عن السداد إلى أدنى مستوياتها هذا العام وقررت أسهم البنوك السعودية الأسبوع الماضي في مؤشر على أن إصدارا عملاقا لسندات بقيمة 17,5 مليار دولار خفف إلى حد ما الشكوك في قدرة المملكة على التكيف مع عصر النفط الرخيص.

وكانت العملة وسوق الأسهم السعودية قد تعرضتا لضغوط عنيفة هذا العام إذ راهن المستثمرون على أن تقلص إيرادات النفط قد يزعج بالاقتصاد في برائن الكساد وربما يدفع السلطات في نهاية المطاف إلى التخلي عن ربط الريال بالدولار الأميركي. لكن مصرفين ومتعاملين يقولون إن الطلب الهائل الذي اجتذبه أول إصدار للحكومة السعودية من السندات الدولية يوم الأربعاء - وهو الأكبر من نوعه على الإطلاق لسوق ناشئة - يدفع بعض المضاربين إلى تقليص رهاناتهم أو التخلي عنها كلية. وقال متعامل في أدوات الدين في لندن: «كثير من صناديق التحوط سجلت مراهقات مضاربة على السعودية بسبب القضايا المعروفة مثل التخلي عن ربط العملة، حيث كان الجميع يعتقدون أن السعوديين سيضطرون لترك ربط عملتهم بالدولار».

ومضى قائلا: «من الواضح أنه جرى تفكيك مثل هذه المراكز إلى حد ما الآن لأن الإصدار صاف نجاحا كبيرا». وهبطت تكلفة التأمين على ديون السعودية لخمس سنوات بواقع عشر نقاط لتصل إلى 132 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي مما يعني احتمالا بنسبة 9٪ لحدوث تخلف سيادي عن سداد الديون خلال السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك ظلت تكلفة التأمين على ديون السعودية أعلى من مخيلاتها على ديون

المستثمرون حائرون مع طرح عطاءات النفط الإيرانية الشهر المقبل

عن المشاركة في العطاءات أو الاستثمار في أماكن أخرى فيما يقوض ذلك خطط الرئيس الإيراني الإصلاحية حسن روحاني لجذب استثمارات بما يصل إلى 185 مليار دولار من شركات النفط الكبرى إلى 50 مشروعا وزيادة إنتاج بلاده إلى 5 - 6 ملايين برميل يوميا من الخام من أقل من أربعة ملايين برميل حاليا. وربما يحرم ذلك الجمهورية الإسلامية من دخل تحتاجه بشدة وهي تسعى للتعافي من عقوبات استمرت لأعوام وأضررت اقتصادها. وتزايدت حدة المنافسة بين الدول المنتجة للنفط على جذب استثمارات أجنبية على مدى السنوات الخمس الماضية نظرا لاكتشافات كثيرة لاحتياطيات جديدة من الطاقة في دول مثل البرازيل والولايات المتحدة. ويخيم التنافر السياسي في طهران على آفاق قطاع الطاقة في البلاد. فحضور روحاني المشددون يعارضون بقوة تمكن شركات أجنبية من السيطرة على حقول النفط قائلين إن هذا يتعارض مع الدستور الذين ينص على عدم تمك الأجنبي للموارد الطبيعية، بينما تقول الحكومة إن معارضيه يعرقلون التعافي الاقتصادي. وقال بعض المسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط الذين يتطلعون للاستثمار في إيران إن هناك عوضا أيضا حول ما إذا كانت الصفقات ستتطلب موافقة البرلمان أم لا وهو مبعث قلق في بلد ذي نظام حكم معقد يفتقر إلى الشفافية ويسم بزمام السلطة فيه مسؤولون منتخبون وغير منتخبين. ومع الانتخابات الرئاسية المقررة في مايو تتنامى المعارضة لروحاني وحلفائه هذا العام من جانب المتشددون المقربين من الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي ومن الحرس الثوري وهو قوات النخبة العسكرية ذات التأثير السياسي القوي.

طهران - اسطنبول - رويترز: تقول شركات أجنبية بعد عامين من تعهد إيران بفتح قطاعها النفطي تقريبا لرفع العقوبات عنها إنها لاتزال تعاني من شح المعلومات عن حقول النفط الإيرانية وشروط العقود وهو ما يعرقل قرارات الاستثمار. وزار رؤساء شركات نفطية كبرى من بينها «بي.بي.» و«توتال» و«إيني» و«رويال داتشا» و«شل» طهران على رفع عقوبات الاتحاد الأوروبي عن إيران في يناير. وأمضت وفود تلك الشركات أسابيع في اجتماعات مع المسؤولين الإيرانيين قبيل بدء الطرح المزمع لعطاءات الاستثمار الشهر القادم. لكن عدة مسؤولين تنفيذيين كبار وأعضاء من وفود المفاوضات أبدعوا «رويترز» بأنهم لم يحصلوا بعد على معلومات كافية حول الطبيعة الجيولوجية للحقول الإيرانية أو شروط العقود. وقال الأشخاص الذين لم يتحدثوا من داخل إيران إن الموقف لم يتضح أمامهم بشأن الوقت الذي يستغرقه استرداد تكلفة الاستثمار ومن هم الشركاء المحليون الذي يمكن الدخول في شركة معهم. وبينما تتطلع الشركات الأجنبية بشغف إلى العمل في إيران التي تحوز عشر الاحتياطيات العالمية من النفط إلا أنها أيضا تتوخى الحذر من أي شروط تعاقدية ربما تقودها إلى الوقوع تحت طائلة العقوبات الأميركية المتبقية. وقال بوب دادلي الرئيس التنفيذي الذي تسعى شركة للنفط للصفقات لتطوير عدة حقول إنه لا يعرف بعد التفاصيل المتعلقة بأي عقد محتمل. وقال دادلي الأسبوع الماضي «إيران إقليم كبير للنفط والغاز.. لكن ليس لدينا أي عقود محددة حاليًا. علينا أن نكون حذرين للغاية. لا نريد انتهاك أي عقوبات».

وإذا أدى هذا الغموض إلى إجماع الشركات